رئيس الوزراء وليس وزير الداخلية هو من أعلن الخبر

البغلي: الحكومة أكدت ارتباط خلايا الإرهاب الإماراتية بتمويل كويتي

جانب من الجلسة

■ الحسيني: شطبت دوري من التحدث معارضاً للسرية بسبب الشخصانية الواضحة في الجلسة

■ هناك أمر دبر بليل ضد وزير الداخلية وتم الحكم عليه بشكل غير مقبول

الشيخ أحمد الحمود يرد على أسئلة النواب

■ الدوسري: قيادات «الداخلية» باتت غير قادرة على العمل وتغييرها سيحل مشاكل الانفلات

الكلام هذا ما نرفضه، وهذا النهج لا نرتضيه لأنفسنا.

واوضح الحسيني ان الجلسة كان فيها احتقان وكان واضحاً ان جاءت انتخابات مكتب المجلس واللجان البرلمانية.

وافاد الحسيني ان اعلان احد النواب كما نمى الى علمنا استجواب وزير الداخلية هو حكم مسبق قبل سماع اي معلومات من الوزير، وما نخشاه ان هناك من يريد تسجيل بطولات ويفكر بصوت عال متأثراً بأجواء الحل، علماً بان المجلس قائم، وحتى حكم الدستورية حيثياته ستصب في صالح المجلس، لان المرسوم جاء متطابقاً.

من جهته دعا النائب حماد الدوسري وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود الى استبدال بعض قيادات الوزارة التي باتت غير قادرة على العمل، مؤكداً ان هذا القرار سيحل الكثير من مشاكل الانفلات الأمني التي تعاني منها البلاد.

واضاف في تصريح الى الصحافيين ان النواب تفاجأوا من عدم تواجد قيادات وزارة الداخلية في الجلسة الخاصة، الامر الذي وضع الوزير الحمود لوحده في مواجهة اسئلة النواب.

وقال الدوسري: ان المشكلة الامنية حساسة جداً، وان على وزير الداخلية قراءة رسالة المجلس جيداً، ويقوم بغربلة قيادات الوزارة، وان يعالج المشاكل الامنية حتى لا يضطر النواب الى استخدام ادواتهم الدستورية التي قد تصل الى الاستجواب.

اضاف: اننا نتطلع الى حلول عاجلة للمشاكل الامنية، وان كنت اشك في ذلك بتواجد بعض القيادات.

وزاد: ان بعض الاعضاء ينوون استجواب وزير الداخلية، ونحن في كتلة المحافظين سنستمع الى كل الاطراف قبل ان نتخذ موقفاً، مشدداً على استعجال الوزير لمعالجة كل المشاكل الامنية، والتجاوب مع ملاحظات الإعضاء والا سترفع الامر الى سمو رئيس الوزراء.

واكد ان المجلس يتطلع الى التنمية والانجاز الا ان وجود بعض القيادات كتلك التي بدت في معالجة المشاكل الامنية قد تضطرنا الى استخدام الادوات الرقابية الاخرى ومنها الاستجواب.

من جانبه استبعد النائب حسين القلاف استهداف النواب لوزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود بصورة شخصانية في الجلسة السرية لمناقشة الانفلات الامني، وقال القلاف في تصريحات للصحافيين عقب رفع الجلسة امس بالاستراحة: اننا تناقشنا حول سرية الجلسة من عدمه، وقلنا اذا كان الوزير لديه رؤية استراتيجية امنية سيقدمها الوزير وماهي الخطوات العملية التي ستقدمها وزارة الداخلية لمواجهة الانفلات الامني فالسرية مطلوبة لان العلنية قد تعرقل عمل الوزارة لانه سيتم الكشف عن ما ستقوم به الوزارة.

واضاف القلاف: لكن اذا لم يكن عنده شيء مظلما تعودنا على الكثير من الجلسات السرية التي ياتي الوزير اليها خالي الوفاض، واننا تفاجانا في الجلسة السرية ان الوزير ما عنده بيان وما عنده استراتيجية وما عنده شيء، لذلك فإن مجموعة من نواب المجلس انتفضوا لانه لا يمكن ان نسمح بهذا الوضع فنحن جئنا لمعالجة الوضع الامني ونسمع خطوات عملية لمواجهة ما يحدث.

وتابع القلاف: لا يمكن ان يأتي وزير الداخلية للجلسة بهذا الشكل خالي الوفاض وبذلك لا يمكن ان نتوقع ان يعالج الوضع الامني بهذا الشكل، لا يمكن ان نقبل بذلك وصار الشد في الجلسة حول هذا، اما ان يتقدم الوزير ببيانات ونشعر ان الداخلية جادة في معالجة الوضع، واما ان يتم الانسحاب من الجلسة.

واضاف القلاف: وفعلاً قعد الوزير يغطي هذا الجانب ويقدم معلومات.

ورفض القلاف تصريح احد النواب انه كان هناك استهداف شخصي لوزير الداخلية، وقال القلاف: هذا الكلام عيب، لا يوجد استهداف شخصي للوزير، فهذا المجلس جاء للتعاون وخدمة البلد، ولا توجد مجالات، وهذا الذي صار اما ما قاله البعض فالنوايا عند الله.

وعن اعلان احد النواب انه سيتقدم باستجواب لوزير الداخلية قال القلاف: هذا حقهم، فالاستجواب حق دستوري وقد يوضح لنا شيء، لكن ما يهمني انا بصفة شخصية الوضع الامني في البلد وهل يتم معالجته ام لا أما الاستجواب فهو حراك سياسي وقد يهمنا شيئاً ما، لكن الاهم بالنسبة لي ومالي شغل بغيري ان وزارة الداخلية تقدم حلولاً للانفلات الامني الذي يحدث، فلا يعقل تكرار الجرائم في البلد ولا يوجد رد فعل امني وبدأت الناس تخاف على اولادها وتخشى الخروج بالليل.

وقال القلاف: يجب ان تكون وزارة الداخلية على قدر المسؤولية فهذا هو الاهم لايقاف الانفلات الامني والحد من الجرائم، اما من قال سيتقدم باستجواب فليتقدم به هذا حقه.

وحول المسيرات التي تنظمها المعارضة في الشوارع وهل تم التطرق لها في الجلسة، قال القلاف: اننا قلنا كل شيء في الجلسة تتوقعونه، بل وقبل ماهو اخطر من ذلك فقد تم التعرض لبعض الشخصيات من خارج الكويت التي تلعب بأمن الكويت.

وتابع القلاف: اليوم صار موقف يجعل الحكومة تدرك ان هذا المجلس مو بالجيب بل هو مجلس حقيقي ويشتغل ويحقق انجازات ويراقب، واضاف القلاف: لو كانت الجلسة علنية لأدرك الشعب الكويتي ما دار بالجلسة كيف كان وماذا قلنا للحكومة.

وتعليقاً على النائب الذي قال ان وزير الداخلية يحترم مجلس السعدون ولا يحترم مجلس الراشد، قال القلاف: هذا الكلام غير صحيح، ولو رأيتم الذي صار في الجلسة لعلمتم ان من قال هذا الكلام في قلبه شيء.

وحول موقفه من سرية الجلسة قال القلاف: انا مع السرية طوال عمري، والقول اذا اردنا علاج اي وضع يجب ان نكون شفافين، واحياناً نقال كلمات صريحة وصحيحة لكن تضر البلد لو كانت الجلسة علنية.

واضاف القلاف: اليوم يضعون دولة الكويت في دائرة الفساد، وفي قائمة انتهاكات حقوق الانسان، واغلب الذي يقال من دون ارقام ومن دون ادلة وهذا يسيء لسمعة الكويت، واذا كانت هناك حقائق نقولها في الجلسة السرية ونعالجها، فهل نحن نريد العتب ام الناطور، اذا كنا نريد العتب كنا نسوي مثل المجلس المبطل شعارات وهم اكثر ناس خالفت شعاراتهم واكثر ناس تجاوزت وعندنا بالارقام تجاوزاتهم ومخالفاتهم وعندنا قبيضتهم ايضا وبالارقام.

وتابع القلاف: لذا اذا كانت هناك جدية في معالجة الوضع الامني فإن السرية ليست مزايدة بل هي واقع لمعالجة الوضع وقد قيل كلام خطير جداً في الجلسة السرية لو ما كانت سرية لاضرت بدولة الكويت وانا جاد فيما اقول.

من جانبه، قال النائب عبدالحميد دشتي إن وزير الداخلية ليس لديه ما يقوله ولم يبد احترامه للمجلس.. وكنا سنَنسحب من الجلسة، لكن آثرنا الجلوس من أجل أبناء الشعب الكويتي.

بدوره، قال النائب فيصل الكندري، إن القفز إلى الاستجواب يفقد الأدوات الدستورية قيمتها والممارسة النيابية يجب ألا تخضع لقاعدة، مضيفاً بأن لكل فعل رد فعل وأن وزير الداخلية من أفضل الوزراء الذين تولوا حقيبتها ونتطلع لرؤية توافق بين السلطتين والعمل سوياً فالملف الأمني من أهم الملفات على الإطلاق.

أعلن النائب عسكر العنزي ان الجلسة السرية انتهت إلى تقديم توصيات تتعلق بحفظ الأمن وسيتم إحالتها إلى لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية وهي عبارة عن ثلاث ورقات كل واحدة تتضمن ستة بنود تقريبا.

وقال العنزي في تصريح للصحافيين ان الجلسة حددت لمناقشة الانفلات الأمني وفقا للطلب الذي قدم «وان كنت اراه كبيراً فلنسمه عدم انضباط أو تقصير».

وبين العنزي ان «الكويت مرت بظروف صعبة خلال الفترة الماضية بالنسبة لشيوع الجرائم وحدوث جرائم هزت الشارع الكويتي، ولكن وزير الداخلية ليس بإمكانه تخصيص شرطي لكل مواطن وان كنا مع تكثيف الأمن في المخافر».

وطالب العنزي بعض القيادات في وزارة الداخلية ببذل المزيد من الجهد وفتح الأعين خصوصا ان نسبة الجرائم في الكويت قليلة قياسا إلى الدول الأخرى مثل أوروبا وغيرها.

واشاد العنزي بإدارة المباحث وسرعتها في القبض على المجرمين، وان كنا نأمل بالقضاء على الجريمة قبل وقوعها، مبينا ان الانفلات لن ينحصر في الجريمة، وانما هناك المسيرات التي كان للقوات الخاصة دور بارز فيها، وعلينا ان نشيد بما قاموا به، ونطلب من الوزير ان يلتفت الى القوات الخاصة، وان كان هناك قوانين في لجنة الداخلية والدفاع تخصهم سنقوم باستعجالها.

ودعا العنزي الى التنسيق بين ادارة الداخلية وادارة المجمعات لتفادي الجرائم التي راح ضحيتها ابرياء مثل الدكتور الذي لقى حتفه في مجمع الافنيوز، ومن ضمن التوصيات التي قدمت الاستعانة برجال الداخلية المتقاعدين ليعملوا في المجمعات ويساهموا في حفظ الامن، متمنيا ان يتسع صدر الوزير للملاحظات التي يبديها النواب.

حسين القلاف

مشاري الحسيني

■ دشتي: الوزير لم يبدِ احترامه للمجلس وكنا سننسحب لكن آثرنا الجلوس من أجل أبناء الشعب

■ الدويسان: تحركات الداخلية غير جادة ووزيرها «يحترم مجلس السعدون وما يحترم مجلس الراشد»

■ القلاف: تفاجأنا أن الوزير ما عنده بيان ولا إستراتيجية وما عنده شيء لذلك انتفض النواب

■ من حق الأعضاء تقديم الاستجواب.. ولا يعقل تكرار الجرائم بالبلد دون رد فعل أمني

طلب بيانا بالمساحات التي خصصتها البلدية للمؤسسة

الدوسري للأذينة: ما المعوقات أمام حل الأزمة الإسكانية؟

وجه النائب حماد الدوسري سؤالا إلى وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون الإسكان سالم الأذينة حول المعوقات التي تواجه المؤسسة العامة للرعاية السكنية والاراضي المخصصة لها، وجاء فيه ما يلي:

يرجى تزويدي وإفادتي عن الآتي:

1 - بيان بالمساحات التي قامت بلدية الكويت بتجهيزها وتنظيمها وتخصيصها «خالية من العوائق» للمؤسسة العامة للرعاية السكنية، وذلك تنفيذا لنص المادة الثانية من قانون «27» لسنة 1995 في شأن أسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الاراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية اعتبارا من تاريخ العمل به حتى تاريخ ورود هذا السؤال موزعة حسب السنوات المالية والمساحات والمدن السكنية المختلفة؟

2 - كم تبلغ نسبة المساحات التي قامت بلدية الكويت بتسليمها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية لإقامة وحدات سكنية إلى المساحات التي ألزم القانون 27 لسنة 1995م المشار اليه؟ وما مدى توافقها مع المواعيد المحددة بالمادة الثانية من ذات القانون؟

3 - ما المعوقات والصعوبات التي حالت دون قيام بلدية الكويت بتسليم المساحات للمؤسسة العامة للرعاية السكنية كاملة عملا بالقانون المشار اليه؟

4 - ما الإجراءات التي قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية باتخاذها لضمان توفير المساحات المخصصة في المواعيد المحددة قانونا؟

5 - هل قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بإنجاز جميع الوحدات السكنية على كامل مساحات الاراضي المخصصة من بلدية الكويت المحددة قانونا؟

6 - كم يبلغ نسبة إنجاز القطاع الخاص ومساهمته في بناء الوحدات السكنية من المساحات المخصصة من بلدية الكويت سنويا؟

7 - ما الإجراءات التنسيقية التي قامت بها المؤسسة العامة للرعاية السكنية مع جميع الجهات ذات الصلة لإزالة العوائق التي تحول دون تسليم الاراضي على وجهة السرعة؟

8 - هل قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتنفيذ وإنجاز مشاريع البنية الأساسية والمرافق العامة لكافة الأراضي المخصصة لها من بلدية الكويت في المواعيد المقررة وطبقا للأولويات الموضوعة؟ وهل هناك صعوبات أو معوقات حالت دون تنفيذ تلك المشاريع أو تأخيرها عن المواعيد المحددة؟

9 - ما رؤية المؤسسة العامة للرعاية السكنية واستراتيجياتها لتفعيل ما استهدفه القانون «27» لسنة 1995م المشار إليه لحث القطاع الخاص على الإسهام في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية على المدى الطويل؟.

نقاشات نيابية حول سرية الجلسة